الكرملين : محادثات السلام مع أوكرانيا لا تتقدم بالسرعة الكافية

بوتين يأمر بسحب القوات من كييف كبادرة حسن نية

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

الدمار في أوكرانيا

عواصم – «وكالات» : قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو من أصدر أمراً بسحب قوات الجيش الروسي من مقاطعة كييف لتهيئة ظروف مواتية للمفاوضات كبادرة حسن نية.

وذكرت قناة روسيا اليوم أن بيسكوف قال في حوار مع قناة « ال سي اي» الفرنسية عن انسحاب القوات الروسية من منطقة كييف، أن هذه كانت بادرة حسن نية لتهيئة ظروف مواتية للمفاوضات مع كييف، يمكن خلالها اتخاذ قرارات جادة.

كما قال الكرملين أمس الأربعاء إن محادثات السلام بين موسكو وكييف لا تتقدم بالسرعة التي يريدها.

وقال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، للصحافيين في مؤتمر عبر الهاتف إنه يجري العمل على بدء جولة جديدة من المحادثات، لكن الطريق لا يزال طويلاً لإحراز أي تقدم.

من جانب اخر حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الثلاثاء من تخريب مفاوضات السلام بين موسكو وكييف.

وقال لافروف مقطع فيديو بثته وزارة الخارجية الروسية إن روسيا لن تشارك في «لعبة القط والفأر» كما فعلت في السنوات السابقة مع خطة السلام لشرق أوكرانيا.

وأضاف لافروف أن روسيا لا تريد إجراء استفتاء على معاهدة محتملة بين موسكو وكييف لحل الصراع، محذراً من أن هناك «احتمالاً كبيراً جداً»من أن تبدأ عملية التفاوض بالكامل من جديد إذا ما كانت هناك «نتيجة سلبية» في استفتاء.

واعتبر لافروف أنه يجري استغلال الوضع في بلدة بوتشا الأوكرانية الصغيرة بالقرب من كييف لصرف الانتباه عن المفاوضات.

ورفض بشكل قاطع الاتهامات الأوكرانية بأن الجيش الروسي ارتكب مجزرة هناك.

من جهة أخرى أعلنت الدفاع الروسية، اليوم الأربعاء أن قواتها الجوية قصفت 24 منشأة عسكرية أوكرانية ليلا.

وقال المتحدث باسم القوات المسلحة الروسية، اللواء إيغور كوناشينكوف، أمس الأربعاء، خلال الليل، قصف طيران القوات الجوية الروسية والقوات الصاروخية 24 منشأة عسكرية في أوكرانيا، من بينها نظام الصواريخ المضادة للطائرات «أوسا – اي كي أم» و5 مستودعات لوجستية، بالإضافة إلى 11 نقطة دفاعية ومناطق تمركز للمعدات العسكرية للقوات الأوكرانية، وفقا لما ذكرته «سبوتنيك».

وأضاف، أنه تم تدمير 125 طائرة أوكرانية و93 مروحية و407 طائرات بدون طيار و1981 دبابة ومدرعات أخرى منذ بداية «العملية العسكرية الخاصة».

وتابع كوناشينكوف، أنه تم تدمير 5 قواعد لتخزين الوقود ومواد التشحيم في مناطق راديخوف وكازاتين وبروسيانيا ونيكولاييف ونوفوموسكوفسك. من ضمن هذه المنشآت، كان يتم تزويد المعدات العسكرية بالوقود لمجموعات من القوات الأوكرانية في مناطق خاركوف ونيكولاييف ودونباس.

من جهة أخرى قال وزير الصحة البريطاني ساجيد جافيد أمس الأربعاء، إن العالم لا بد أن يتحرك لوقف أعمال القتل الجماعي في أوكرانيا، مشبهاً تقارير عن قتل مدنيين على أيدي القوات الروسية بالإبادة الجماعية في البوسنة عام 1995.

ومنذ انسحاب القوات الروسية من البلدات والقرى المحيطة بالعاصمة الأوكرانية كييف، عرضت القوات الأوكرانية على الصحفيين جثثا لمن وصفتهم بمدنيين قتلتهم القوات الروسية ومنازل مدمرة وسيارات محترقة.

وقال جافيد لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) «هذا قتل جماعي على نطاق غير مسبوق في أوروبا، أعتقد أننا لم نشهد مثل هذا منذ عام 1995، لا أريد أن أحيي ذكرى إبادة جماعية أخرى في أوروبا بعد سنوات من الآن، لدينا القوة والعالم لديه القوة لوقف هذا ولا بد أن يتحرك».

وقال الكرملين الثلاثاء إن المزاعم الغربية بأن القوات الروسية ارتكبت جرائم حرب من خلال إعدام مدنيين في بلدة بوتشا الأوكرانية «تزوير شنيع» يهدف إلى تشويه سمعة الجيش الروسي.

من جهة أخرى قالت المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة إنه من غير الممكن استبعاد روسيا من عضوية مجلس الأمن الدولي التابع للمنظمة، وفق ما نقله موقع «روسيا اليوم»، أمس الأربعاء.

وأضافت في مقابلة مع شبكة «MSNBC» الإخبارية: «تم إنشاء مجلس الأمن عقب قيام الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. إنها (روسيا) عضو دائم في مجلس الأمن. هذه حقيقة. لا يمكننا تغيير هذه الحقيقة».

وفي وقت سابق، أكد المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، على أن استبعاد روسيا من المنظمة أمر غير ممكن وفقا لميثاقها.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، اقترح خلال كلمة توجه بها لمجلس الأمن الدولي، أن «يحل المجلس نفسه، أو يستبعد روسيا من عضويته».

من جانب اخر قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، الأربعاء، إن على الاتحاد الأوروبي «عاجلاً أم آجلاً» فرض عقوبات على قطاع النفط والغاز الروسي، مندداً بـ»جرائم ضد الإنسانية» ارتكبت في بوتشا و»الكثير من المدن الأخرى» في أوكرانيا.

وقال المسؤول أمام النواب الأوروبيين خلال جلسة عامة في ستراسبورغ «أظن أن إجراءات بشأن النفط والغاز الروسيين ستكون ضرورية عاجلاً أم آجلاً».

وكانت المفوضية الأوروبية اقترحت الثلاثاء على الدول الأعضاء السبع والعشرين وقف مشترياتها من الفحم الروسي التي تشكل 45 في المئة من واردات الاتحاد الأوروبي وإغلاق الموانئ الأوروبية أمام السفن الروسية.

من جانب اخر أعلنت الحكومة في كييف أمس الأربعاء، إقامة 11 ممر هروب في مدن أوكرانية محاصرة.

وقالت نائبة رئيس الوزراء الأوكراني إيرينا فيريشوك إنه في مدينة ماريوبول الواقعة في الجنوب، وهي إحدى أكثر المدن تضرراً من الهجمات الروسية، هناك مسار للمركبات الخاصة يؤدي إلى اتجاه مدينة زابوريجيا.

ومن مدينة بيرديانسك وغيرها من المواقع القريبة، من المقرر أن تنقل الحافلات المدنيين إلى مناطق آمنة، رغم أنه باستطاعتهم أيضا أن يغادروا بالسيارة.

وكتبت فيريشوك على قناتها الإخبارية عبر تطبيق تليغرام أن خمسة ممرات أخرى تمتد من المناطق المتنازع عليها في الشرق وتؤدي إلى مدينة باخموت.

وتتهم روسيا وأوكرانيا كل منهما الأخرى بإفساد عملية إجلاء المدنيين من البلدات والمدن في أوكرانيا.

يذكر أن روسيا قامت بغزو أوكرانيا في 24 فبراير وتبذل جهودا مستميتة لتحقيق مكاسب كبيرة في وجه المقاومة الأوكرانية القوية.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الخارجية اليونانية الأربعاء، في بيان أن اليونان ستطرد 12 دبلوماسيا روسيا على غرار دول أوروبية اخرى اتخذت قرارات مماثلة.

وأوضح البيان «أعلنت السلطات اليونانية 12 موظفاً معتمدين في اليونان في بعثات روسيا الإتحادية الدبلوماسية والقنصلية أشخاصاً غير مرغوب بهم»، مشيراً إلى أن الأمين العام لوزارة الخارجية أبلغ السفير الروسي في اليونان بالقرار.

قائد سابق للجنجويد في السودان ينفي اتهامه بجرائم حرب أمام «الجنائية الدولية»

زعيم الجنجويد علي محمد علي عبد الرحمن في جلسة بالمحكمة الجنائية الدولية

«وكالات» : نفا قائد سابق في ميليشيا الجنجويد اتهامه بجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في افتتاح محاكمته الثلاثاء أمام المحكمة الجنائية الدولية، عن دوره في النزاع الدامي في إقليم دارفور بغرب السودان منذ حوالى 20 عاماً.

وقال المدعي العام الرئيس للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان الذي يقود التحقيق في أوكرانيا وكان حاضراً في الجلسة الافتتاحية، إن علي محمد علي عبد الرحمن، 72 عاماً، كان «يشارك بوعي وإراديًا في الجرائم» في دارفور.

وقال المعاون السابق للرئيس المخلوع عمر البشير، علي عبد الرحمن: «أدفع ببراءتي من كل التهم. وأنا بريء من كل هذه التهم ولست مذنباً في أي تهمة».

وقُتل 45 شخصاً على الأقل في الأسبوع الذي سبق انطلاق المحاكمة في اشتباكات قبلية جديدة في الإقليم الذي يشهد أعمال عنف بشكل متكرر، وفق ما أفادت السلطات الأمنية المحلية.

ويتهم عبد الرحمن، المعروف باسمه الحركي علي كشيب بارتكاب 31 جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بين 2003 و2004 في دارفور.

وبثت الجلسة على التلفزيون الحكومي في دارفور، بشكل خاص في مخيم كلمة، أحد أكبر معسكرات النازحين في دارفور.

وقال محمد عيسى الذي يعيش في مدينة مكجر وسط دارفور، وهي من المواقع التي من المحتمل أن عبد الرحمن وقواته ارتكبوا فيها فظائع: «آمل أن ينال ما يستحقه».

وأشار عيسى إلى أن قائد الميليشيا السابق وقواته قتلوا والده وشقيقه، وأحرقوا منزلهم في مسقط رأسه.

واندلع النزاع في الإقليم عندما حمل أعضاء من الأقليات الإثنية السلاح ضد نظام الخرطوم، فردت السلطات المركزية بإنشاء ميليشيات معظم أفرادها من البدو العرب في المنطقة عرفت بالجنجويد.

وتسبب النزاع حسب الأمم المتحدة في مقتل نحو 300 ألف شخص وتهجير حوالى 2.5 مليون.

وقال آدم موسى، أحد سكان مخيم كلمة: «فوجئت بسماع أن كشيب نفى تهم قتل أهلنا» مضيفاً «رأيته يأخذ رجالاً من قريتنا ولم يعد أي منهم».

وقال المدعي العام الرئيس للمحكمة الجنائية الدولية الثلاثاء إن عبد الرحمن «كان يفتخر بالنفوذ الذي كان يمارسه حسب ظنه».

وأضاف «هناك الكثير من الأدلة قدمتها مصادر مختلفة تبين أن المتهم قتل « وأمر وشارك في جرائم، و»رآه شهود وسمعوه وتعرفوا عليه».

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة لتوقيف عبد الرحمن في أبريل 2007.

وفرّ الأخير إلى إفريقيا الوسطى في فبراير 2020 عندما أعلنت الحكومة السودانية الجديدة نيتها التعاون مع محققي المحكمة.

غير أنه سلم نفسه إلى المحكمة في يونيو 2020 بعدما بقي طليقاً 13 عاماً، نافياً التهم الموجهة له.

ويفيد المدعون في المحكمة الجنائية الدولية بأن الزعيم الميليشياوي شن بدعم من القوات السودانية هجمات على بلدات في منطقة وادي صالح، في دارفور في أغسطس 2003.

وخلال تلك الهجمات، اغتيل مئة قروي على الأقل واغتصبت نساء وفتيات وتعرض أفراد من قبيلة الفور، كبرى قبائل المنطقة، للاحتجاز والاضطهاد.

ويُتهم عبد الرحمن الذي كان يلقب بـ «عقيد العقداء» بحشد ميليشيات الجنجويد وتسليحها وتزويدها بالإمدادات تحت قيادته.

وتشكل هذه المحاكمة «فرصة نادرة طال انتظارها للضحايا والذين أرهبهم الجنجويد لرؤية زعيم منهم يحاكم أمام القضاء»، حسب ما جاء في بيان لمنظمة «هيومن رايتس ووتش».

ومنذ أكثر من 10 أعوام، تطالب المحكمة الجنائية الدولية بتسليمها عمر البشير الذي حكم السودان بقبضة من حديد خلال ثلاثة عقود قبل الإطاحة به في أبريل 2019 بعد أشهر من الاحتجاجات، فضلا عن مسؤولين اثنين آخرين، بتهمة ارتكاب «إبادة» وجرائم ضدّ الإنسانية خلال النزاع في دارفور.

من مخيم كلمة، قال آدم موسى: «نتطلع إلى محاكمة البشير وأحمد هارون»، أحد القادة الهاربين الآخرين.

طهران تسلم وثائق بشأن قضايا عالقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية

رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي

«وكالات» : قال محمد إسلامي رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أمس الأربعاء، إن إيران سلمت وثائق مرتبطة بقضايا عالقة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث تطالب طهران بغلق تحقيق للوكالة بخصوص جسيمات يورانيوم عُثر عليها في ثلاثة مواقع غير معلنة.

واتفقت إيران والوكالة الدولية الشهر الماضي على خطة مدتها ثلاثة أشهر تهدف إلى حل المسألة طويلة الأمد المتعلقة بجسيمات اليورانيوم المكتشفة في مواقع قديمة لكنها غير معلنة في إيران.

وسيزيل حل هذه القضية عقبة في سبيل إحياء اتفاق 2015 النووي بين طهران والقوى العالمية.

وقال إسلامي في مؤتمر صحافي بثه التلفزيون «سلمنا الوثائق في 20 مارس إلى الوكالة، يراجعون تلك الوثائق وربما يسافر ممثلو الوكالة إلى إيران لإجراء المزيد من المحادثات، ثم ستعرض الوكالة ما خلصت إليه».

ولطالما قالت الوكالة إن إيران لا تعطي أجوبة شافية بشأن هذه الأمور، لكن في مطلع مارس أعلن الجانبان عن خطة من أجل سلسلة من الاتصالات.

وفي الشهر الماضي قال مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي إنه يسعى لإعلان نتائجه بحلول يونيو 2022 في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الذي يبدأ في السادس من يونيو.

وستساعد الخطة المشتركة في الحفاظ على الاتفاق النووي الذي انسحبت منه واشنطن في 2018 وأعادت فرض عقوبات كبلت الاقتصاد الإيراني.

اتهامات للقوات الإثيوبية بارتكاب جرائم حرب تيغراي

«وكالات» : اتهمت منظمتا العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش قوات الأمن الإثيوبية بتنفيذ عمليات تهجير جماعي منهجية واغتصاب ونهب وقتل وحشي، في تقرير جديد عن الصراع في إقليم تيغراي في إثيوبيا.

وألقت المنظمتان باللوم بشكل رئيسي على قوات أمهرة الخاصة وميليشيات محلية عاملة في غرب تيغراي، على الرغم من أن الانتهاكات يقال إنها تحدث بموافقة الجيش الإثيوبي واحتمال تورطه.

ويحد تيغراي منطقة أمهرة من الجنوب، وتم استدراج ميليشيات أمهرة، مثل الأطراف الأخرى، إلى الصراع في تيغراي منذ اندلاعه في نوفمبر 2020.

وقال التقرير إن هناك أدلة على حملة تطهير عرقي ضد السكان المدنيين في تيغراي من قبل ميليشيات أمهرة والميليشيات المتحالفة معها، التي حاولت الاستيلاء على أراضي تيغراي.